دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

The role of participatory democracy in local development in Algeria

بهلول سميّة [1]

أستاذة مساعدة –ب-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

Soumia.bahloul@hotmail.com

قارس بوبكر

أستاذ مساعد -أ-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

karceboubakeur@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
(Sakkal Majalla 10)	(Sakkal Majalla 10)	(Sakkal Majalla 10)

الملخص:

تشكل الديمقراطية التشاركية أحدث توجهات تحقيق التنمية المحلية وتجسيد مختلف مبادئها واسسها، وذلك من خلال العمل على خلق علاقة فعالة مجتمعية وتعاونية بين كل الجهات الرسمية وغير الرسمية المركزية منها والمحلية في الدولة، كل هذا في سعي لإدماج المواطن في الحياة السياسية وإشراكه في صناعة واتخاذ القرار ومتابعة كافة المشاريع المحلية والمشاركة في تجسيدها، بهدف العمل على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم والعمل على الارتقاء بالمجتمع المحلي وتجسيد مبادئ التنمية المحلية وإرساء أسسها. هذا ما سنحاول الوقوف عليه شرحا وتحليلا ببيان دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، صناعة القرار، الولاية، البلدية.

Abstract:

Participatory democracy is the latest approach to achieving local development and embodying its various principles and foundations, by working to create an effective community and cooperative relationship between all central and local official and non-official

[1] - المؤلف المرسل: بهلول سميّة / *Email* soumia.bahloul@hotmail.com

bodies, all in an effort to integrate citizens in political life and involve them in decision-making and follow-up. All local projects and participation in their embodiment, in order to keep pace with developments in the world, work to improve the local community and embody the principles of local development, and lay the foundations.

This is what we will try to explain and explain by analyzing the role of participatory democracy in the realization of local development in Algeria.

key words: Participatory democracy, local development, decision-making, state, municipal.

مقدمة:

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم المناهج التي أصبحت تنتهجها الدول الحديثة لتجسيد أسس الديمقراطية في صورتها العامة وتكريس مبادئ إشراك المواطنين في صناعة واتخاذ القرار بصورة مباشرة، خاصة بعدما أثبتت الديمقراطية التمثيلية كثيرا عجزها وقصورها عن إيصال صوت الشعب بشفافية، إلا أن الانتقال إلى تبني الديمقراطية التشاركية يؤكد في كل مرة أنها لم تأت لإلغاء الديمقراطية التمثيلية وإنما للعمل على تغطية جوانب العجز والقصور التي سجلت على مستواها لتنتج لنا بذلك صورتين متكاملتين للديمقراطية في صورتها العامة تشاركية من جهة وتمثيلية من جهة أخرى، يكون الهدف الأساسي من دمجهما هو إرساء دولة القانون التي تقوم على ضمان التعبير عن صوت الشعب وفتح المجال للمواطن في المشاركة في صناعة القرارات على المستوى الوطني والتعبير عن الانشغالات المحلية.

وقد أكد المؤسس الدستوري الجزائري عبر مختلف دساتير الدولة الجزائرية المستقلة أن الشعب هو مصدر كل سلطة، وأنه صاحب السيادة الفعلية والتي يمارسها عن طريق ممثلين ينتخبهم بكل ديمقراطية، لتصبح بذلك المجالس الشعبية (الوطنية، الولائية والبلدية) هي الإطار الشرعي والقانوني لممارسة الديمقراطية والمشاركة في صناعة القرار وتسيير الشؤون المحلية.

وعلى الرغم من أنه لم يتم ذكر مصطلح الديمقراطية التشاركية أبدا عبر مختلف هذه الدساتير، إلا أنه أكد من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 أن السلطة

التأسيسية ملك للشعب، حيث أنه يمارس سيادته بواسطة المؤسسات التي يقوم باختيارها بنفسه. [1]

وهو الأمر الذي كرسه المشرع الجزائري في قانون البلدية من خلال إدراجه لباب كامل لتفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية في الجزائر تحت عنوان **"مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون البلدية"** [2] والذي أكد من خلاله على ضرورة تفعيل دور المواطن في اتخاذ القرار المحلي والمشاركة في صناعة القرار الوطني بالطرق المحددة قانونا وبما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على علاقة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية على اعتبار أنها تهتم بالشأن المحلي بالدرجة الأولى.

---

[1]- راجع في هذا الإطار:

* المادة 27 من دستور سنة 1963 الموافق عليه من طرف الشعب الجزائري بموجب استفتاء 08 سبتمبر 1963 والصادر من طرف رئيس الجمهورية في 10 سبتمبر 1963 ج.ر 64 الصادرة في 10 سبتمبر 1963.

* المادة 05 من دستور سنة 1976 الموافق عليه من طرف الشعب بموجب استفتاء 19 نوفمبر 1976 والصادر من طرف رئيس الجمهورية بموجب الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 ج.ر العدد 94 الصادرة في 24 نوفمبر 1976 المعدل والمتمم.

* المادة 06 من دستور سنة 1989 الموافق عليه من طرف الشعب في استفتاء 23 فيفري 1989 والمنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 المتعلق بنشر تعديل الدستور ج.ر العدد 09 الصادرة في 01 مارس 1989.

* المادة 06 من دستور سنة 1996 الموافق عليه من طرف الشعب بموجب استفتاء 28 نوفمبر 1996 والمنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ج.ر العدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996. المعدل والمتمم.

* المادة 07 من القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر العدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.

[2]- يتعلق الأمر بالمواد من 11 إلى 14 من القانون 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج، العدد 3 الصادر في 03 جويلية 2011.

مع بيان دورها في تكريس حقوق وحريات الأفراد وهو الأمر جعلها عنصرا هاما من عناصر خدمة التنمية المحلية وتفعيلها وتجسيد مختلف أسسها ومناهجها، ما يجعل العمل على تكريسها على أرض الواقع تجسيدا فعليا ومباشرا للديمقراطية في صورتها العامة وضمانة لممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم في ظل دولة القانون.

إشكالية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها **ما هو الدور الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء أحكام قانوني الولاية والبلدية؟**

إلى جانب مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ✓ **ماذا يقصد بكل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؟**
- ✓ **ما هي المنهجية التي اتبعها المشرع الجزائري في تطبيق الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية وإرساء مبادئها في الجزائر؟**

هذا ما سنجيب عنه باتباع **المنهج الوصفي التحليلي** الذي سيقوم على وصف واقع الديمقراطية في الجزائر والعمل على تحليل مختلف النصوص القانونية الناظمة لأسس وضوابط تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك بتقسيم الدراسة إلى:

المطلب الأول: الضوابط القانونية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

المطلب الثاني: منهجية تطبيق الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول

الضوابط القانونية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تشكل الديمقراطية التشاركية في مفهومها العام مجموع الآليات والإجراءات التي تهدف إلى إشراك المجتمع المدني مواطنين ومنظمات في صنع السياسات العامة وتعزيز دورهم في صناعة واتخاذ القرار المتعلق بالشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع الجهات الرسمية والسلطات العمومية، وذلك على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء، وبصورة تعمل على تفعيل الديمقراطية التشاركية من جهة شرط عدم الغاء الديمقراطية التمثيلية من جهة أخرى، وإنما العمل على دمج الصورتين في سعي للاستفادة من الإيجابيات وتجاوز أوجه العجز والقصور، كل ذلك عملا على حل جميع المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية في صورتها العامة.

إن الديمقراطية التشاركية أصبحت تشكل اليوم أهم آلية من آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات، وهو الأمر الذي يستهدف بالدرجة الأولى تنشيط حركات تجسيد الديمقراطية في صورتها العامة وإرساء مبادئها عن طريق تعزيز دور المواطن الذي أصبح لا يتوقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والتمثيل في المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية، وإنما يمتد ليشمل الحق في الإخبار والاستشارة والتتبع والتقييم، الأمر الذي من شأنه تحويل حقوق المواطن من حقوق موسمية إلى حقوق دائمة، مستمرة ومباشرة، الأمر الذي دفع إلى تسميتها إلى جانب الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية المباشرة أو الدائمة.

وفي المقابل تقوم التنمية المحلية في مفهومها العام على القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية التي يكون الهدف الأساسي منها النهوض والارتقاء بكافة المجالات المتعلقة بحياة ونشاط المجتمع المحلي، وهو الأمر الذي يترتب عنه دعم سلوك الأفراد وصقل مهاراتهم لتمكينهم من تطوير أنفسهم بصورة تنعكس إيجابا على المجتمع المحلي خاصة والدولة عامة، ويؤدي إلى نمو وتطور القطاعات المحلية الحكومية منها وغير الحكومية، حيث يعتبر تزايد الاهتمام بالتنمية المحلية من الاهتمامات التي أصبحت تشكل ضرورة دولية أكثر من كونها خيارا وطنيا دفعت إليها العديد من المعطيات المحلية، الوطنية والدولية والتي على الرغم من حداثة تأطيرها القانوني إلا أنها تعتبر من المناهج الاجتماعية القديمة التي عرفها الانسان في القديم وتزايد الاهتمام بها مع تطور المجتمع وزيادة وعي الأفراد وتطور متطلباتهم، من هذا المنطلق سنقوم من خلال هذا المطلب ببيان ضوابط كل من الديمقراطية التشاركية **(الفرع الأول)** والتنمية المحلية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية تقوم على حقيقة أن المواطنة تتعدى ممارسة الحق في التصويت من فترة لأخرى، لكونها في الأصل مجموعة من الإجراءات التي تمكن المواطنين والمواطنات من المشاركة في الحياة السياسية والمساهمة في صناعة واتخاذ القرار وفق الصورة الموضحة سابقا، الأمر الذي يجعلها مكملة للديمقراطية التمثيلية وصورة هامة

من صور ممارسة المواطنة بما يضيف الفعالية والنجاعة لمختلف السياسات العامة في الدولة.

وعليه فإن من أهم أهداف الديمقراطية التشاركية تمكين المواطنين على المستوى المحلي من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، الأمر الذي من شأنه المساهمة في اتخاذ قرارات مركزة بعين الاعتبار بالدرجة الأولى آراء وتطلعات جميع الأطراف المعنية، علاوة على كونها أهم دعائم وركائز الحكامة الرشيدة لكونها تهيئ الظروف والأوضاع السياسية المناسبة لتعبئة الأفراد والجماعات للمساهمة والمشاركة في النشاطات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يجعل الديمقراطية التشاركية تفضي إلى:

- ✓ **إشراك أفراد المجتمع المحلي في تحديد وتشخيص مشاكلهم بشفافية ووضوح.**
- ✓ **فتح المجال لمساهمة الأطراف الفاعلين في الدولة في صياغة وإنجاز المشاريع.**
- ✓ **العمل على استثمار المعارف التقليدية.**
- ✓ **الحرص على جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة للواقع.**

تأسيسا على ما سبق فإن الديمقراطية التشاركية تقوم بالدرجة الأولى على استبدال التدبير البيروقراطي في تفعيل الشأن العام بالتدبير الديمقراطي الذي يخدم التنمية ويساهم في تفعيل أسسها وإرساء مبادئها بصورة يتوجب معها مشاركة المواطنين في وضع وتجسيد البرامج التنموية، هذه الأخيرة التي يجب لسلامتها أن تكون معبرة عن متطلبات المواطن المحلي ومساهمة في نجاح تنفيذ السياسات العمومية في الدولة وبصورة تختلف تماما عما هو متعارف عليه في إطار الأصناف الأخرى من الديمقراطية بمفهومها العام. [1]

وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الفرع وذلك بضبط تعريف الديمقراطية التشاركية **(أولا)** ومن ثم بيان آليات إرساءها على المستوى المحلي **(ثانيا)**.

[1]-pour plus d'information sur les différentes type de démocratie consulté : « Démocratie Représentative, Démocratie Participative, Démocratie Paritaire : comment décider légitimement et efficacement en France », Audition au Sénat, 08 Février 2017.

أولا-تعريف الديمقراطية التشاركية: تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد المفاهيم المبتكرة والجديدة رغم أن جذورها قديمة، وترتكز على مصطلحين **"الديمقراطية"**، **"التشاركية"** المشتقة من **"المشاركة"** وهي مفهوم يعبر عن مدى مشاركة المواطنين في تسيير أو اتخاذ أو صنع القرار، وتشكل الديمقراطية التشاركية أحد الدعائم الأساسية المساهمة في تجسيد التنمية على المستويين المحلي والوطني وذلك بالنظر للمكانة الكبرى التي تحتلها باعتبارها الوسيلة التي من خلالها يتم إعطاء الفرصة للمواطنين للاندماج في الحياة السياسية، وتعتبر من المفاهيم الحديثة التي أخذت العديد من المسميات على غرار **الديمقراطية المحلية، الديمقراطية الشعبية، الديمقراطية التداولية.** [1]

وتعرف الديمقراطية التشاركية بأنها **"مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكثر".** [2]

وتعرف أيضا بأنها **"تلك العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي، وهي كذلك حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث أنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي تكون على صلة مباشرة بحياة المواطنين".** [3]

كما أنها **"شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة**

---

[1]-مغربي فريال، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية (المملكة المغربية نموذجا)"**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد السابع عشر، جوان 2018، ص555.

[2]-مولود عقبوبي، **"الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"**، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، العدد السادس، جوان 2016، ص204.

[3]-**المرجع نفسه**، ص204.

السلطة عن طريق إشراك المواطنين في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك". [1]

والديمقراطية التشاركية كمفهوم ظهرت نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام الانتخابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية خاصة وأن دور الناخب ينتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية الأمر الذي يجعل منها نظاما يسعى إلى تشكيل مواطنين أكفاء للمشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الديمقراطية التشاركية تتأسس وفق ثلاث مراحل أساسية: [2]

1-المشاركة الواسعة للأفراد في إعادة بناء المجتمع.

2-المشاركة في اتخاذ القرار بهدف إعادة بناء النموذج الديمقراطي.

3-المشاركة في التشاور القائم على أساس تبادل الآراء والتعاون في العمل على مستوى المؤسسات العمومية المحلية منها والوطنية.

ثانيا-آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي: هناك العديد من الآليات التي من شأنها تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي وعلى رأسها **مبدأ المشاركة في صنع القرار المحلي** إلا أن الاختلاف الوحيد يكمن في درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها، ومن أهم آليات تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي نذكر: [3]

❖ **الاستفتاء الشعبي المحلي:** من أهم ما يميز الاستفتاء الشعبي أنه يضمن حق مشاركة جميع المواطنين على المستوى المحلي في الإدلاء بأصواتهم بدون استثناء الأمر الذي يضمن قاعدة مشاركة واسعة في صناعة واتخاذ القرار، إلا أنه يعاب

---

[1]-رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع، ص226.

[2]-**المرجع السابق**، ص226.

[3]-بن حدة باديس، **"دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية (دراسة في المفهوم والآليات)"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد الثالث عشر، ص ص150-151. وأيضا: بن حدة باديس، **"آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد العاشر، جانفي 2017، ص291.

على الاستفتاء الشعبي كونه مكلفا جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية الأمر الذي يجعل اللجوء إليه نادرا ويتم تفعيله خاصة في القضايا المصيرية على غرار تعديل الدستور هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستفتاء الشعبي لا يتيح هامشا واسعا للتفاعل لكون المواطن في هذه الصورة يكتفي بالإدلاء بصوته إما بالقبول أو الرفض لموضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات أو حتى تغييرات ولو كانت بسيطة.

- **المبادرة الشعبية:** هي آلية اقتراح وتغيير متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها إيصال مقترحه إلى مرحلة الاستفتاء من خلال جمع عدد معين من التوقيعات المؤيدة لمقترح معين، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ليس لكونها تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل لكونها تكرس وتعمل على تفعيل روح المبادرة لدى المواطنين الذين يتعودون على عرض المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم على التصويت خاصة منها المسائل التي لا تجد اهتماما لدى الأحزاب السياسية والمسؤولين.
- **تقديم العرائض:** يعتبر تقديم العرائض آلية من الآليات التي تمنح الفرصة لأي مواطن لتقديم عريضة إلى السلطات المختصة على غرار البرلمان من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة قانونية أخرى.
- **الميزانية التشاركية:** الميزانية التشاركية هي جزء فعال من المشاورة الديمقراطية التي يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية أو الوطنية، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتجسيد مبادئ الحكامة المحلية، وذلك لدورها الفعال وأثرها الهام في فتح المجال للمواطن المحلي للمشاركة في الشأن العام بشكل مباشر.

الفرع الثاني: التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية في مفهومها العام على القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية التي يكون الهدف الأساسي منها النهوض والارتقاء بكافة المجالات المتعلقة بحياة ونشاط المجتمع المحلي، وهو الأمر الذي يترتب عنه دعم سلوك الأفراد

وصقل مهاراتهم لتمكينهم من تطوير أنفسهم بصورة تنعكس إيجابا على المجتمع المحلي خاصة والدولة عامة، ويؤدي إلى نمو وتطور القطاعات المحلية الحكومية منها وغير الحكومية.

يعتبر تزايد الاهتمام بالتنمية المحلية من الاهتمامات التي أصبحت تشكل ضرورة دولية أكثر من كونها خيارا وطنيا دفعت إليها العديد من المعطيات المحلية، الوطنية والدولية والتي على الرغم من حداثة تأطيرها القانوني إلا أنها تعتبر من المناهج الاجتماعية القديمة التي عرفها الانسان في القديم وتزايد الاهتمام بها مع تطور المجتمع وزيادة وعي الأفراد وتطور متطلباتهم ليست فقط الاجتماعية بل حتى الثقافية الاقتصادية وحتى السياسية.

وسنقوم من خلال هذا الفرع بالتفصيل في ضوابط التنمية المحلية من خلال تعريف التنمية المحلية **(أولا)** وتحديد مختلف العناصر التي تقوم عليها التنمية المحلية **(ثانيا)** وأخيرا حصر مختلف الأهداف التي ترمي التنمية المحلية إلى تحقيقها **(ثالثا).**

أولا-تعريف التنمية المحلية: تعددت الاتجاهات التي حاولت ضبط تعريف للتنمية المحلية وذهب كل فقيه إلى تحديده حسب مجال تخصصه حيث عرفها الدكتور فاروق زكي يونس بالقول "**هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة**". [1]

وعرفها الدكتور "محي الدين صابر" بأنها "**مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا**" [2] وذهب سعيدة شيخ إلى أن التنمية

[1]-فاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة الجامعة الأردنية، 2014، ص37.

[2]-عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص184.

المحلية في الجزائر **"تتمثل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"** وأضاف بأنها **"كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا".** [1]

وبناءا على ما سبق من تعاريف يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها **"القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع الأفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا هو الشرط الأساسي لكل تنمية محلية"** [2] وعموما فإن التنمية المحلية **"هي العملية التي من خلالها يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمبادرات متعددة في جميع أنحاء إقليم معين لتحسين ظروف الحياة من خلال الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنويع والتكامل بين الأنشطة".** [3]

ثانيا-عناصر التنمية المحلية: يجمع أغلب فقهاء القانون الإداري على أن للتنمية المحلية أربع عناصر أساسية يجمعونها في: [4]

[1]-شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة البلدية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص76.

[2]-نهي الغصيني أوعجرم، دور الوعي البلدي في التنمية المحلي، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، مارس 2006، ص03.

[3]-محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب، القاهرة، 2008، ص45.

[4]-مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، دار المعارف، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص133 وما بعدها.

- ✓ **برنامج مخطط:** يرتكز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
- ✓ **المشاركة الجماهيرية:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.
- ✓ **المساعدات الفنية:** وهي جملة ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما **العنصر البشري والعنصر المادي** ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية وكلاهما مكمل للآخر.
- ✓ **التكامل بين الاختصاصات:** من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في مختلف الميادين عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وعذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة تفي الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلا عن الظواهر الاقتصادية، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر.

ثالثا-أهداف التنمية المحلية: تعمل التنمية المحلية على رسم برامجها ومخططاتها بصورة تهدف إلى إشباع احتياجات السكان الأساسية وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم، وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهم أهداف التنمية المحلية في: [1]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

[1]-أحمد شريف، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات وتشجيع انشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضارية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني منه والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي.
- التصدي للآفات الاجتماعية ومحاربتها وتنظيم برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات.

المطلب الثاني

منهجية تطبيق الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

تشكل الديمقراطية التشاركية الإطار الرسمي الذي من خلاله يتم رسم العملية الممارساتية، التعاونية والتشاورية بين العديد من المؤسسات والمصالح العمومية التي تمثل الدولة من جهة وبين الجمعيات والمنظمات الغير حكومية والأفراد والجماعات والمؤسسات من جهة أخرى، وذلك بهدف تحسين ظروف عيش المواطن على المستوى المحلي والحرص على الدفاع عن حقوقه الأساسية والتمتع بمختلف حرياته.

كل هذا بصورة تساهم في خدمة التنمية المحلية واستيفاء شروط التقدم والازدهار في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون ويتم في إطارها تأمين المشاركة المحلية وتجسيد مبادئ التعددية وتحقيق أسس الحكامة الرشيدة المحلية التي من شأنها إرساء دعائم مجتمع محلي متضامن يتمتع في إطاره كافة المواطنين بالأمن، الحرية، الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. [1]

وعلى اعتبار أن تطبيق الديمقراطية التشاركية لخدمة التنمية المحلية وتجسيد أسسها هي عملية رسمية ذات أسس وضوابط فإن هذا يفرض أن لا يكون تطبيقها اعتباطيا بل يستوجب أن تكون مبنية على منهجية مضبوطة ومحددة ووفق دراسات سابقة قائمة على خبرة واسعة، وهو الأمر الذي سنحاول بيانه من خلال هذا المطلب وذلك بتحديد مختلف أطراف الديمقراطية التشاركية المشاركين في عملية تطبيقها وإنجاح هدفها في تحقيق التنمية المحلية **(الفرع الأول)** ومن ثم توضيح مختلف متغيرات وواقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر ومن ثم بيان دور هذا الواقع في خدمة التنمية المحلية وإرساء مختلف مبادئها وأسسها بما يخدم المجتمع المحلي ويطوره **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أطراف تفعيل الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

على اعتبار أن الديمقراطية التشاركية تستغرق كافة الآليات والإجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صناعة القرار [2] فإنه وحتى يتم تجسيدها لا بد من توافر مجموعة من الجهات أو الأطراف الذين يعتبرون

---

[1]- pour plus d'information voir :
***La Démocratie Locale et la participation des citoyens à l'action municipale** (Tunisie), Rapport publié par : Internationale Zusammenarbeit (GIZ), juin 2014.
*M. Alain le Menn, **De la démocratie participative a la participation démocratique,** conseil économique et sociale, Octobre 2017.

[2]- راجع لمزيد من التفاصيل "**الدليل التكويني لبرنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية**" الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD متوافر على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz تاريخ الزيارة 06 سبتمبر 2019.

عنصرا أساسيا في معادلة الديمقراطية التشاركية، فإلى جانب الدولة لا بد من وجود ممثلين عن الشعب يعملون على حفظ التوازن بين كل من الجهة الحكومية والجهة الشعبية في إطار برنامج تجسيد الديمقراطية التشاركية، والمتمثلين أساسا في المواطن **(أولا)** ومنظمات المجتمع المدني **(ثانيا)**.

أولا-المواطن: يعتبر المواطن فاعلا أساسيا في السياسة العامة المحلية لكونه نواة المجتمع والأساس الذي تقوم عليه هيئات المجتمع المدني، وبه وله تقوم السياسة العامة مركزية كانت أو محلية، الأمر الذي يجعل الشراكة في عملية صياغة السياسة العمومية المحلية لا يشكل تجاوزا للخيارات التمثيلية بل إتاحة الفرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، فالمواطن وحتى يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية بحاجة في المقابل إلى التمتع بكافة حقوقه المادية منها والمعنوية وذلك لضمان اكتمال شعوره بالحرية. [1]

ثانيا-منظمات المجتمع المدني: حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تشكل أحد الركائز الأساسية وذات الدور الفعال في دعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية على المستوى المحلي وأهم القنوات الاجتماعية العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة هذا إلى جانب الربط بين كل من المواطن والدولة، الأمر الذي يجعل منظمات المجتمع المدني عنصرا فعالا في تعزيز الجودة السياسية التي تعنى ببناء نظام حكم يقوم بالدرجة الأولى على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية واحترام حقوق الانسان وتكريس مبدأ التداول على السلطة الأمر الذي من شأنه تجسيد أسس الحكم الراشد وتعزيز الراي العام وتوضيح المطالب المجتمعية وتأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي. [2]

---

[1]-راجع لمزيد من التفاصيل: لصلج نوال، **"الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية رقم 10/11)"**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية-أدرار، مجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص204.

[2]- حيث يتمثل الدور الأساسي لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في فتح باب التواصل بين الدولة والأفراد من خلال وضع مجال للمؤسسات الرسمية لاستشارة المواطنين عن طريق مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. ولتفاصيل حول هذه الجزئية راجع: عبد الله نوح، **"مبدأ الديمقراطية**

وعلى العموم فإن الديمقراطية التشاركية تؤدي في النهاية إلى ضمان احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم وتسعى إلى تجسيد مبدأ مشاركتهم في اتخاذ القرار وإخضاع صانعي تلك السياسات إلى المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الذي يكفل المشاركة ومختلف الممارسات في الحقوق والحريات.

الفرع الثاني: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر

لقد أصبحت الديمقراطية التشاركية اليوم تشكل ضرورة دولية أكثر من كونها خيارا وطنيا، خاصة مع زيادة الوعي الشعبي وظهور العديد من الحركات الحقوقية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المنادية بضرورة إرساء مبادئ الديمقراطية وتفعيل دورها خاصة على المستوى المحلي، من هذا المنطلق عملت الجزائر حالها حال العديد من دول العالم على السير في مسار الانتقال من الديمقراطية في صورتها التمثيلية إلى صورتها التشاركية.

إن تطبيق الجزائر للديمقراطية التشاركية لم ينطلق من السلطة المركزية حيث لا تزال طريقة التمكين السياسي هي عملية الانتخاب دون مشاركة باقي الفاعلين في عملية صنع القرارات الهامة، وإنما ما عملت عليه الحكومة الجزائرية في هذا المجال هو تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي من منطلق أن الجزائر من الدول التي تعمل وفق تعدد النظم الانتخابية، في حين أنها تبقى قاصرة على إفراز قاعدة واسعة لتمثيل العديد من طبقات المجتمع بمختلف توجهات وعقليات المواطنين.

إن واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر انطلق من محاولة الحكومة الجزائرية العمل على خلق بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي والتعبير عن رأيه ووجهة نظره بطريقة قانونية تضمن تجسيد أسس ومبادئ الديمقراطية، والتي تعتبر من المبادئ الدستورية والقانونية المكفولة للجميع، لتتطور بعد ذلك جميع الخطط والبرامج في توجه نحو تجسيد الديمقراطية التشاركية وفق أسسها ومبادئها المتعارف عليها والمعمول بها على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي

التشاركية في نظام البلدية الجزائري"، مجلة البحوث، جامعة الجزائر 1، العدد 12، الجزء الأول، 2018، ص ص17-19.

سنفصل فيه من خلال هذه الورقة البحثية من خلال تحديد الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر **(أولا)** ومن ثم بيان مستويات تحقيق الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية **(ثانيا)**.

أولا-الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر: سعت الجزائر في مسار الإصلاح حالها حال العديد من دول العالم إلى الانتقال من الديمقراطية في صورتها التمثيلية إلى التشاركية، إلا أن هذا الانتقال تم بالدرجة الأولى على مستوى السلطة المركزية، حيث ما زالت الدولة الجزائرية محافظة على طريقة التمكين السياسي عن طريق الانتخاب دون إشراك باقي الفاعلين في عملية صناعة واتخاذ القرارات المهمة في الدولة، وفي المقابل عملت الدولة على تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي، وقد حاول المشرع الجزائري في هذا الإطار استحداث بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي.

حيث اعتبر المشرع من خلال قانون البلدية لسنة 2011 أن توسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية يتم بالدرجة الأولى من خلال استشاراتهم في أولويات التنمية المحلية على مستوى البلديات وهو الأمر الذي أصبح يشكل أولوية وطنية وهو الأمر الذي تم من خلاله فتح المجال للمواطن للتعبير عن حقه وإبداء آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، وذلك عن طريق اعتماد مبدأ استشارة المواطنين حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية المحلية من ضمن أهم النقاط التي تضمنها قانون البلدية الجديد لسنة 2011. [1]

ثانيا-مستويات تحقيق الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية: اتسع وزاد اهتمام الدولة الجزائرية بالديمقراطية التشاركية بعد جملة الإصلاحات السياسية التي بذلتها الحكومة بداية من سنة 2011 والتي تلخصت بالأساس في: [2]

[1]-مولود عقبوبي، **مرجع سابق**، ص ص207-209.

[2]-ناصر الدين باقي، **"دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر (دراسة في الأبعاد والمؤشرات)"**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الأول، أكتوبر 2017، ص ص165-166.

- ✓ **قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.**
- ✓ **قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.**
- ✓ **القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.**

وهي جملة من الإصلاحات التي كان الهدف الأساسي منها فتح المجال لمشاركة المواطنين في صناعة واتخاذ القرار وذلك من خلال اختيارهم الحر لممثليهم في المؤسسات الرسمية عن طريق الانتخابات بداية من المجالس المحلية المنتخبة إلى غاية البرلمان مع ضمان حياد الإدارة خلال كافة العملية الانتخابية، هذا إلى جانب سعي هذه الإصلاحات إلى تحديث المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة تطور المجتمع ومسايرة التحولات التي يشهدها العالم، علاوة على العمل على توسيع الديمقراطية التشاركية والتمثيلية ودعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها بيان دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر خلصنا إلى أن الديمقراطية التشاركية لا زالت تخطو في الجزائر أولى خطواتها وهو الأمر الذي يحول دون التحديد الواضح لدورها في خدمة التنمية المحلية، إلا أنه في مقابل هذا التطبيق المحتشم فإن ما يحسب لدور الديمقراطية التشاركية في خدمة التنمية المحلية في الجزائر أنها انطلقت وفق منهج واضح ومحدد وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق أهداف سليمة وفق ما هو مخطط له، وعلى العموم فإن نجاح برنامج تطبيق الديمقراطية التشاركية لخدمة التنمية المحلية في الجزائر يتوقف على مدى جدية تكاثف مختلف الجهود وتجنيد جميع أطراف الديمقراطية التشاركية للسير في مسار تجسيد الأهداف المرسومة وفق ما هو متوقع، وبناءا عليه يمكننا تسجيل جملة من النتائج التي توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة أهمها:

1-حرص الإصلاحات القانونية في الجزائر على إعطاء دور كبير لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح وطرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا المجتمع المحلي وتشكيل الرأي العام.

2-يعتبر الانتقال لممارسة الديمقراطية التشاركية ثقافة قبل أن تكون إجراء، أي أنها تعتمد على تطوير العلاقة بين كل من الدولة والمواطن بما يخدم مبادئ التنمية المحلية ويحقق أسس التنمية الوطنية الشاملة.

3-على الرغم من أن الجزائر ومن خلال مختلف نصوصها الدستورية والتشريعية كانت تؤكد في كل مرة ضرورة إشراك المواطن في سلطة اتخاذ القرار وتعتبره شريكا فعالا له الحق في التعبير عن آرائه بمختلف الوسائل المكفولة قانونا، إلا أن تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية بما يحقق التنمية المحلية في الجزائر لا يزال يخطو خطواته الأولى كما تم توضيحه لغياب شراكة فعلية وتعاون واضح بين الدولة والمواطن.

وهو الأمر الذي يجعلنا نصوغ جملة من الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في خدمتها والمتمثلة في:

1-إعادة النظر في برامج التنمية المحلية في الجزائر والعمل جديا على الاهتمام بالانشغالات المحلية للمواطنين بما يخدم احتياجاتهم ويساهم في ترقية الولايات التي تفتقر للتنمية بمختلف بلدياتها.

2-العمل على خلق آليات جديدة وطرق حديثة لتعزيز دور المواطن وهيئات ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى المحلي والمشاركة في صناعته على المستوى الوطني حتى لا يظل مجرد حبر على ورق.

3-الإسراع في إصدار قانون الديمقراطية التشاركية الذي كان من المقرر صدوره منذ سنة 2017 لضبط جميع الأطر القانونية والنظرية لممارسة الديمقراطية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ-الدساتير:

1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963 الموافق عليه من طرف الشعب الجزائري بموجب استفتاء 08 سبتمبر 1963 والصادر من طرف رئيس الجمهورية في 10 سبتمبر 1963 الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 10 سبتمبر 1963.

2-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 الموافق عليه من طرف الشعب بموجب استفتاء 19 نوفمبر 1976 والصادر من طرف رئيس الجمهورية بموجب الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية العدد 94 الصادرة في 24 نوفمبر 1976 المعدل والمتمم.

3-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 الموافق عليه من طرف الشعب في استفتاء 23 فيفري 1989 والمنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 المتعلق بنشر تعديل الدستور الجريدة الرسمية العدد 09 الصادرة في 01 مارس .1989

4-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 الموافق عليه من طرف الشعب بموجب استفتاء 28 نوفمبر 1996 والمنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996. المعدل والمتمم.

5-القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.

ب-القوانين:

1-القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج، العدد 3 الصادر في 03 جويلية 2011.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

2- فاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 2014.

3- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب، القاهرة، 2008.

ب- الرسائل الجامعية:

1- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة البلدية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

ج- المقالات في المجلات:

1- أحمد شريف، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

2- بن حدة باديس، "**دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية (دراسة في المفهوم والآليات)**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد الثالث عشر.

3- بن حدة باديس، "**آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد العاشر، جانفي 2017.

4- رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع.

5- عبد الله نوح، "**مبدأ الديمقراطية التشاركية في نظام البلدية الجزائري**"، مجلة البحوث، جامعة الجزائر 1، العدد 12، الجزء الأول، 2018.

6- لصلج نوال، "**الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية رقم 10/11)**"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد درارية-أدرار، مجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018.

7- مغربي فريال، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية (المملكة المغربية نموذجا)**"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد السابع عشر، جوان 2018.

8- مولود عقبوبي، "**الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر**"، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، العدد السادس، جوان 2016.

9- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، دار المعارف، الإسكندرية-مصر، 2001.

10- ناصر الدين باقي، "**دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر (دراسة في الأبعاد والمؤشرات)**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الأول، أكتوبر 2017.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1 -نهي الغصيني أوعجرم، دور الوعي البلدي في التنمية المحلي، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، مارس 2006.

هـ- مواقع الانترنت:

1- "**الدليل التكويني لبرنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية**" الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD متوافر على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz تاريخ الزيارة 06 سبتمبر 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-**La Démocratie Locale et la participation des citoyens à l'action municipale** (Tunisie), Rapport publié par : Internationale Zusammenarbeit (GIZ), juin 2014.
2-M. Alain le Menn, **De la démocratie participative a la participation démocratique,** conseil économique et sociale, Octobre 2017.
3-Rapport « Démocratie Représentative, Démocratie Participative, Démocratie Paritaire : comment décider légitimement et efficacement en France », Audition au Sénat, 08 Février 2017.
4-« Démocratie Représentative, Démocratie Participative, Démocratie Paritaire : comment décider légitimement et efficacement en France », Audition au Sénat, 08 Février 2017.